

التوضيح لمن قال بجواز الأخذ من اللحية ؟

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله يقدم احسن الله اليكم كل من يزعم تحريم الأخذ من اللحى لا يخرج اشتداه على التحرير عن احد مسلكين الاول دعوة الاطلاق في الامر الثاني دعوة العموم في لفظ اللحية - 00:00:00 وأخذ هذين المسلكين خاطئ. اما الاول فان مقتضى دعوى الاطلاق ان من طالت لحيته الى رجله والالتزام هنا هنا جدلية لا يجوز له ان يأخذ منها شيئا وهذا باطل باتفاق الفريقين - 00:00:20

فثبتت ان الامر ان الامر بالاعفاء ليس مطلقا واما الثاني فان العموم يصدق بالوضع على كل فرد من افراده. يصدق بالوضع على كل فرد من افراده. والعموم هنا لحية وافرادها لا تسمى لحية وانما هي شعرة. والحديث لم يقل اعفوا شعر اللحية وانما اعفوا اللحى. فالخطاب بالاعفاء - 00:00:35

للحية باعتبار صورتها المجتمعية المجتمعية. ولم يتناول الخطاب كل شعرة بانفراطها. فالأخذ اذا لم يخل بصورتها فلا يحرم لأن الحديث لم يتناوله الجواب هذا وجهة نظرك. اقول هذا وجهة نظرك وهذا فهمك للادلة - 00:00:59

والا فكلامك هذا فيه نظر وفقك الله وانا احيي فيك هذه النفسية الاصولية وحسن الطرح لأن المقصود الوصول الى الحق بغض النظر عن آآ التراشق بالتهم او الكلام الجانبي في النيات والمقاصد. فجزاك الله خيرا. وزادك الله من هذا الادب والعلم - 00:01:19 اقول بقي عندك دليل اخر يا اخي فعل النبي صلى الله عليه وسلم اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم المبين قوله فنحن لم نأخذ اقواله فقط حتى تقول ان الفريقين يستدلون بدللين فقط العموم والاطلاق لا لا هذا ليس ب صحيح. بل نستدل - 00:01:40

العمومي والاطلاق مقرونة ببيان ببيان الفعلي مقرونة ببيان الفعلي الدائم المستمر من النبي صلى الله الله عليه وعلى الله وصحبه وسلم. فان فعله مبين قوله. فالذى قال لنا اعفوا اللحى هل ثبت انه اخذ شعرة منها؟ الجواب - 00:01:58

فاذا فعله هذا مع انه مقرون بامر القول الا انه كذلك بيان لهذا الامر القولي بان الاعفاء هو اطلاقها على والارحام هو اطلاقها على حالها. والنبي صلى الله عليه وسلم هو المشرع لنا بقوله وهو المشرع - 00:02:18

العلماء بفعله كذلك هو المشرع لنا بقوله وهو المشرع لنا بفعله. فلماذا تجعل الاستدلال محصورا في الاقوال وتتسى الافعال؟ هل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخذ شعرة واحدة من لحيته؟ الجواب لا. فاذا اطلاق شعري لحيته - 00:02:39

دليل على انه يريد باكرامها وارحامها واعفائها ان تترك على حالها من غير ان يتعرض لها احد بشيء ام انك ام اننا نجعل ان هذا الفعل خاص به والقول لعموم الامة؟ هذه قاعدة باطلة وان اعتمدها بعض اهل العلم كالامام الشوكاني وغيره - 00:02:59 لكنها لكتها قاعدة باطلة لاننا نقر دائما في مناسبات كثيرة انه لا تعارض بين فعله وقوله واما قوله بأنه لو طالت لحية الرجل الى الى قدمه فان الفريقين يتفقان على انه يجب الأخذ منها فانا - 00:03:20

آآ يعني اريد عليك ايرادين. الارادة الاول لابد ان تأتينا بمحل الاتفاق من الذي قال لك انه متفق على وجوب الأخذ منها؟ من الذي حكى هذا الاتفاق من العلماء؟ الامر الثاني لا ينبغي ان نشكل على الادلة - 00:03:38

الشرعية الصحيحة بتلك الصور المستهجنة التي لا وجود لها في في هذه الدنيا لا نعلم ان احدا طالت لحيته الى رجله فاذا طالت لحيتك او لحيتي او لحيبة السائل الى رجله حينئذ لنا معه تعامل اخر - 00:03:55

وليس المقصود بان وليس المقصود ان نفر من هذا القول ب اي طريق. ولا ان نجعل صورا مستهجنة تكرهها وتتنفر منها النفوس ونجعلها من لوازم من لوازم الادلة. يعني كانك تقول انه يلزم من قوله اعفو ارخوا اذا ان - 00:04:10

اذا اذا اخذناها على وجه الاطلاق يلزم منه انه فيما لو طالت لحية الرجل الى قدمه الى قدمه ان تترك. هذه صورة مستهجنة لا تجعل لازمة للادلة لان المتقرر باجماع العلماء ان الادلة حق في لوازمه فلا يلزم منها امر فلا يلزم منها - 00:04:30

باطل فإذا يا اخواني لا نزال نقول لا ينبغي الترخيص في مثل ذلك. ولأن الذين يقولون بالأخذ فيما زاد على القبضة إنما قالوها في بداية امرهم ولكن كثير منهم ولكن كثير منهم تجاوز حد القفظة فيما بعد. فالأخذ بالعزم - 00:04:50

واخذ الكتاب بقوه في مثل هذه المسائل يمنع النفس من تلك الترخصات التي سوف تأتيك تباعا زمانا بعد بعد زمان. فالقول الحق صحيح في هذه المسألة هو ان اللحية تترك على حالها للامر القوي مقرونا بالبيان الفعلى الدائم الذي لم ينخرم ولا مرة واحدة - 00:05:14

في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثم اعود واقول زادك الله شرفا ورفعة وادبا واحلاقا على حسن طرحك والله اعلم - 00:05:34